الصُّعود الصَّامت:

كَيْف تَغيَّر الصِّين وَجْه الشَّرْق الْأَوسط

مركز الجزيرة للأبحاث

تقديرات استراتيجية

سبتمبر 2024

أجرت الفصائل الفلسطينية حوارًا للمصالحة في العاصمة الصينية بكين في الفترة من 23-21 يوليو 2024 بحضور 14 فصيلاً فلسطينياً، وانتهي الحوار بتوقيع إعلان بكين الذي تضمن ثماني نقاط أبرزها إنهاء الانقسام بين حركتي فتح وحماس والعمل على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة لإدارة الضفة الغربية وقطاع غزة. في خطوة يري البعض انها بادرة لحلحة الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني وتوحيد الصف تمهيدًا لمصالحة شاملة بين فتح وحماس بعد 13 اتفاق سبق أن وقعهما الطرفين.[1] وسبق وان نجحت وساطة بكين في رأب صدع الخلافات التاريخية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي ارتاب العالم في إمكانية التغلب عليها والوصول إلى اتفاق بين الدولتين.

في وقت يتراجع فيه اهتمام واشنطن بالشرق الأوسط لصالح المحيطين الهندي والهادئ لتصبح نقطة محورية لدبلوماسية الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، مما فتح المجال أمام الصين في الشرق الأوسط، حيث أعادت بكين تشكيل ديناميكيات الأمن الإقليمي، ووقعت شراكات استراتيجية ومذكرات تفاهم لأنشطتها الاقتصادية مع معظم دول الشرق الأوسط. بالإضافة إلى، توثيق علاقاتها مع مختلف المنظمات الإقليمية على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك الحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي في عام 2010، وحتى قبل ذلك، منتدى التعاون الصيني العربي (CASCF) في عام 2004.

وأصبحت ورقة السياسة العربية الصادرة عام 2016 بمثابة خارطة طريق لمصالح وسياسات الصين الإقليمية، واتخذت بكين خطوات في الشرق الأوسط تشير إلى تغير نهجها عما كانت عليه في العقد الأخير، وتوسع سياساتها إلى ما وراء مصادر الطاقة لتشمل اعتبارات أخري سياسية واستراتيجية. كما استطاع نهجها "**غير التدخلي**" أن يجذب انظار العديد من دول المنطقة إليها، التي تنظر إلى علاقاتها المتنامية مع بكين على أنها وسيلة للتنويع.

فعلى مدى العقدين الماضيين، أظهرت الصين درجة من المرونة فيما يتعلق بسياستها المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي تمثلت من خلال سلسلة أوسع من جهود الوساطة في الحروب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما حدث في السودان وليبيا وسوريا.[2]

وأظهرت المبادرات الدبلوماسية الصينية الأخيرة استثمار بكين العميق في مواصلة تطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط. ففي عام 2022، عقدت بكين القمة العربية الصينية، والقمة الخليجية الصينية، لتظهر التزامها بتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين دول المنطقة وتعزيز التنمية الاقتصادية بما يتجاوز مصالحها التقليدية في مجال الطاقة، والتي ينظر إليها كعامل هام في تشكيل المشهد الجيوسياسي للمنطقة وله آثار كبيرة على السياسة العالمية.

ويسلط هذا التحليل الضوء على ركائز التعاون الصيني واستراتيجيتها في الشرق الأوسط، موضحاً كيف يختلف النهج الصيني عن نظيره الأمريكي في المنطقة؟

تحولات بكين في الشرق الأوسط

طورت الصين استراتيجيتها تجاه المنطقة عبر عدد من الأدوات التي يمكن حصرها فيما يلي:

- تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي في يناير 2004 خلال زيارة الرئيس الصيني آنذاك هو جين تاو (Hu Jintao) إلى القاهرة، بهدف تعزيز العلاقات والتعاون بين الصين والدول العربية، وعقد اجتماعه الأول في مقر الجامعة العربية بالقاهرة في سبتمبر 2004، وساهم هذا المنتدى في تعميق التعاون بين الصين والدول العربية عبر طرح مبادرات لمناقشة أزمات المنطقة، أخرها بيان الاجتماع العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي في مايو 2024 الذي جاءت مخرجاته متوافقة مع الرؤية العربية تجاه القضية الفلسطينية، والذي أكد على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى القطاع دون انقطاع، و رفض التهجير القسري للفلسطينيين، والدعوة إلى حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين.[3]

- رعاية بكين للاتفاق التاريخي بين السعودية وإيران في مارس 2023 الذي أنهى سبعة أعوام من القطيعة بين الطرفين في رسالة قوية للولايات المتحدة "**مفادها أن محور الشرق الأوسط يتغير**".[4]

- زيارات الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jinping) لدول المنطقة (السعودية، مصر عام 2016) (وزيارة دولة الإمارات عام 2018)، وذلك في أعقاب المشاركة الاقتصادية المتزايدة في المنطقة، وبعثت هذه الزيارة رسالة واضحة لدول المنطقة للتعبير عن أهميتها بالنسبة للصين، بالإضافة إلى الزيارة التاريخية للرياض في ديسمبر 2022، والتي صفتها وسائل الإعلام الصينية الرسمية بأنها "الخطوة الدبلوماسية الصينية الأكبر والأرفع مستوى مع العالم العربي منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية"، والتي شكّلت نجاحًا دبلوماسيًا غير مسبوق، فعقد الرئيس شي لقاءات ثنائية مع 20 قائدًا عربيًا، كما عقدت على هامش الزيارة ثلاث قمم: القمة السعودية الصينية، وأول قمة خليجية صينية، وأول قمة عربية صينية، وتأتي هذه الزيارة في ظل الديناميكيات المتغيّرة في المشهد الجيوسياسي على المستوى العالمي والإقليمي وعلى مستوى الطاقة، ما جعلها تلقى اهتمامًا كبيرًا. [5]

- أصدرت بكين ثلاث وثائق رسمية حددت مسار تحركاتها تجاه دول المنطقة. عُرفت الأولى باسم "**خطة الرؤية والتدابير**" في عام 2015. وتضمنت رؤيتها لمبادرة "**الحزام والطريق**" و "طريق الحرير" البحري في القرن الحادي والعشرين. وتمثلت الورقة الثانية في إصدار ورقة السياسة العربية في 13 يناير 2016 بعنوان "**وثيقة السياسة الصينية تجاه الدول العربية**" والتي تلخص رؤية الصين للمنطقة. إحدى القضايا الرئيسية المدرجة في هذه الورقة هي تشكيل ما يسمى بمعادلة التعاون (1 + 2 + 3) حيث يمثل الرقم (1) الطاقة

كمصدر رئيسي للاهتمام. يمثل الرقم (2) البنية التحتية والتجارة والاستثمار بينما يشير الرقم (3) إلى التعاون في مجالات الطاقة النووية والأقمار الصناعية ومصادر الطاقة الجديدة. الوثيقة الثالثة هي "**الإعلان التنفيذي العربي الصيني**" الصادرة عام 2018. [6]

دعائم التحركات الصينية في الشرق الأوسط

استطاعت بكين ترسيخ تحركاتها في المنطقة عبر مجموعة من الأسس، والتي يمكن تلخصيها فيما يلي:

- **حكمة كونفوشيوس في ظل نظام عالمي مُضطرب**

تبني كونفوشيوس العديد من الأفكار والآراء حول السلام، من أهمها التركيز على العدل والإنصاف والحوار البناء في حل النزاعات بين الأفراد والدول. وكان يري أن الحرب تسبب الفوضى والتخريب وتدمير الحضارة، وأن السلام يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد دعا كونفوشيوس إلى تحقيق السلام العالمي من خلال التعاون والتفاهم بين الدول والشعوب، وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع.

ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت الصين تحولًا في سياستها الخارجية من الامتناع عن الصراع إلى المشاركة الفعّالة في إدارته، وأطلقت الصين في أواخر التسعينيات استراتيجية التوجه عالميًا "**Going Global**" التي اجتذبت الاستثمارات الصينية في مناطق مختلفة وغنية بالمواد الخام، وموارد الطاقة، وأسواق التصدير الجديدة في إفريقيا والشرق الأوسط، وقد جذبت هذه الحوافز المشاركة الصينية في تلك المناطق، وتنامي معها تعرض الصين لمخاطر حيث أصبحت مشاركتها الاقتصادية أكثر شمولاً، مما أتاح فرصة لبكين للتوسع بشكل أعمق في التوسط في الصراع، واستجابةً للأزمات المتكررة، تبنت بكين تدريجيًا نهجًا أكثر مرونة وتكيفًا تجاه الوساطة لإدارة الأزمات التي تشكل خطرًا على مصالحها، وإن أمكن، حل النزاع بطريقة تناسب المصالح الصينية.

وجاءت أفكار الرئيس شي بينغ متسقة مع أراء أسَّلَافه فيما يتعلق بضرورة تحقيق السلام والحوار في العالم وعلى وجه الخصوص في المنطقة التي تحصلها منها بكين على كميات كبيرة من النفط والغاز. ومن هذا المنطلق دعمت بكين الوساطة التي تمت بين الرياض وطهران.

وقد برزت المبادرات الصينية لإحلال السلام العالمي محل النزاعات. ففي أبريل عام 2022 أقترح شي "**مبادرة الأمن العالمي Global Security Initiative**" خلال كلمته الافتتاحية في المؤتمر السنوي لمنتدى بوآو الآسيوي (**Boao Forum for Asia**) لعام 2022 لتعزيز الأمن الجماعي العالم، وتلي ذلك إعلان "**خطة السلام**" الصينية للحرب في أوكرانيا - بهدف وقف

الحرب والبدء بإجراءات التفاوض لإحلال السلام. والجدير بالذكر أن هذه ليست المبادرة الأولي التي يقترحها الرئيس الصيني، فقد سبق وأن أقترح رؤية جديدة للسلام عام 2014 من خلال قمة شنغهاي الخاصة بتدابير بناء الثقة في آسيا. وتعتبر بكين النزاعات الطويلة الأمد بين مختلف الدول "مزعزعة للاستقرار" ومحفوفة بالمخاطر على مصالحها التجارية على المدى الطويل.[7] ونما لدي الصين حافزًا للاستفادة بما حققته من نجاح في وسطتها بين السعودية وإيران لتكمل مسيرتها بإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والاستفادة من هذا الاستقرار للمنافسة مع الولايات المتحدة كقوي عظمي في العالم. علاوة على، الاستفادة من الناحية الاقتصادية من الاستقرار في المنطقة.

- **المنافسة مقابل المواجهة**

تهدف الصين إلى إعادة رسم نفوذها في الشرق الأوسط من خلال تفعيل أدواتها الاقتصادية والسياسية، وذلك بهدف توسيع نفوذها وحيازة مزيد من التأثير الجيوسياسي في الإقليم، وذلك بعد تراجع دور الولايات المتحدة من المنطقة، ويراقب المجتمع الدولي عن كثب كيف يمكن للصين تحدي النظام الإقليمي الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة لفترة طويلة، وتركز الصين على الحفاظ على علاقات متوازنة مع كل دول المنطقة، دون أن تتحيز لأي جانب، ويسعى المحللون إلى تحليل دور الصين في المنطقة والتغييرات التي يمكن أن تطرأ على النظام الإقليمي. وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين الأمريكيين يشعرون بالقلق إزاء نفوذ الصين في المنطقة، فإن آخرين يرون أن دور الصين كوسيط في النزاعات الإقليمية يمكن أن يكون تغييرًا إيجابيًا، ومن الممكن أن تزيد الصين من وجودها العسكري في المنطقة عن طريق توسيع قواعدها العسكرية أو إبرام اتفاقيات مع دول المنطقة أو في إطار الأمم المتحدة. وتدعم فرضية منافسة الصين مقابل مواجهة الولايات المتحدة عدد من المؤشرات، من بينها تطوير العلاقات التجارية بين بكين ودول المنطقة، ريادة الصين لمبادرة الحزام والطريق، وتطوير علاقاتها مع دول المنطقة.[8]

فيما تعتبر بكين تراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة، فرصة لتوسيع نفوذها الإقليمي. فعدم الاستقرار لا يخدم مصالح الصين بشكل فعال ولا تمتلك الصين القدرة أو الإرادة لتلعب الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في المنطقة. وفي نفس الوقت، فإن بكين تعتمد على الإثارة العالمية للتنافس وتحديد سياستها بعناية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للتنافس مع الولايات المتحدة في المنطقة وعلى المستوى العالمي. وعلى المستوى الإقليمي، فإن بكين تتبع خطوات تدريجية لجعل نفسها في موقع مناسب لظهور قطبية جديدة، وذلك استنادًا إلى المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.[9]

- **تنامي التبادل التجاري**

بلغت الصادرات الصينية لدول الشرق الأوسط ما يقرب من 209.5 مليار دولار في عام 2022 كما بلغت واردات الشرق الوسط إلى الصين ما يقرب 270.7 مليار دولار من نفس العام، مما يشير إلى

قوة العلاقة التعاونية بين الطرفين. كما أبرمت بكين صفقات بارزة مع شركاء للولايات المتحدة في المنطقة مثل السعودية، وتسعى الصين إلى تعزز وجودها في المنطقة التي تعتبرها ذات أهمية جيواستراتيجية منذ ثمانينيات القرن الماضي، ففي الوقت الذي تحاول فيه الإدارة الأمريكية الحالية إلى تحويل اهتمامها عن الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي الأكثر أهمية، تتبنى الصين مبادرات من أجل سد الفراغ الأمريكي في المنطقة، واستفادت بكين بذكاء من المظلة الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة لإبرام الكثير من الصفقات. فتعد أكبر مستورد للنفط السعودي، وبلغت التجارة بين البلدين حوالي 80 مليار دولار عام 2021 بينما تصل قيمة التبادل التجاري بين الصين وإيران إلى 16 مليار دولار.[10]

وفي السياق الأكبر، أظهر مشروع مبادرة الحزام والطريق في الصين مصالح متقاربة مع المنطقة ويعزز تدريجيًا تعاونه مع المبادرات الهامة الأخرى التي تلبي الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ورؤية عمان 2040، ورؤية

مبادرة حزام واحد - طريق واحد

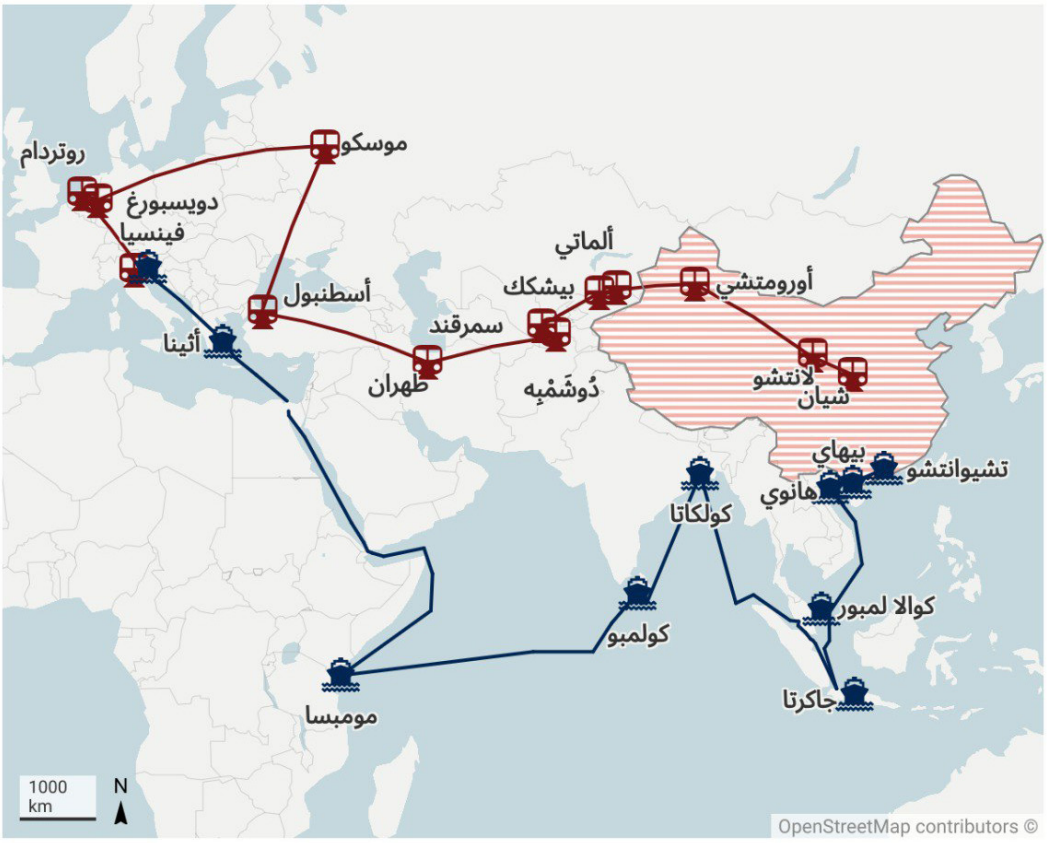

قطـر 2030، ورؤيـة الكويـت 2035، ورؤيـة مصـر 2030. تعـد خطـة تطويـر وتوسـيع طريـق الحريـر البحـري - الـذي سـيربط الصيـن بشـكل أساسـي بالبحـر الأبيـض المتوسـط عبـر بحـر الصيـن الجنوبـي والمحيـط الهنـدي وقنـاة السـويس - ركيـزة أساسـية لمبـادرة الحـزام والطريـق الصينيـة. تمنـح نقـاط الاختنـاق البحريـة الاسـتراتيجية علـى طـول طـرق الشـحن هـذه مزيـدًا مـن الزخـم لبكيـن لضـخ المزيـد مـن الأمـوال فـي شـكل اسـتثمارات ومشـاريع بنـاء البنيـة التحتيـة فـي الشـرق الأوسـط.

تمتلـك بكيـن حصـة كبيـرة فـي المنطقـة، خاصـة وأن أكبـر مـزودي النفـط الخـام للصيـن مـن دول المنطقـة. كمـا زادت الصيـن فـي السـنوات الأخيـرة وارداتهـا النفطيـة مـن إيـران بأسـعار أرخـص أيضًـا. لحمايـة مصالحهـا الاسـتراتيجية، ومـن المرجـح أن تعـزز الصيـن علاقاتهـا العسـكرية مـع تصاعـد التوتـرات الإقليميـة وتركـز القـوى خـارج المنطقـة الآن علـى التكيـف السـريع مـع التغيـرات الجيوسياسـية الإقليميـة.

وتحـرص عـدد مـن الـدول الإقليميـة علـى المشـاركة فـي الأطـر المتعـددة الأطـراف التـي تقودهـا الصيـن، مثـل منظمـة شـانغهاي للتعـاون التـي تـم طرحهـا فـي عـام 2017، والتـي حصلـت مصـر والسـعودية وقطـر مؤخـرًا علـى صفـة "**شـريك حـوار**" ومـن المتوقـع أن تحـذو البحريـن والكويـت والإمـارات حذوهـم أيضًـا.[11] وفـي هـذا السـياق أعـرب كل مـن السـعوديين والإيرانييـن عـن اهتمامهـم بالانضمـام إلـى (مجموعـة البريكـس+ BRICS) ، الأمـر الـذي أيدتـه الصيـن، كمـا يمكـن لهـذه المجموعـة - لا سـيما مـع انضمـام أربـع دول شـرق أوسـطية- أن يُمثـل كتلـة اقتصاديـة قويـة وقـوة سياسـية، تُمـارس مزيـدًا مـن الضغـوط علـى بنيـة النظـام العالمـي الحالـي، التـي باتـت غيـر مُسـتقرة، تحـت وطـأة انتشـار النزاعـات، واسـتخدام العنـف سـواء فـي صورتهـا الاقتصاديـة أو العسـكرية.

رغـم أن مصالـح بكيـن فـي الشـرق الأوسـط قـد تكـون محركـة قوامهـا الحاجـة إلـى مـوارد الطاقـة، إلا أن علاقاتهـا مـع المنطقـة أصبحـت اليـوم أكثـر تنوعًـا. علـى مـدار العقـود القليلـة الماضيـة، تحولـت الصيـن إلـى شـريك أساسـي لـدول الإقليـم فـي عـدة قطاعـات، بمـا فـي ذلـك البنيـة التحتيـة والاسـتثمار وتجـارة السـلع والخدمـات، والتكنولوجيـا الرقميـة، والدفـاع.

- **الانتشار العسكري الناعم في الشرق الأوسط**

مـع تنامـي قـوة الصيـن الشـاملة، أصبحـت لبكيـن عمقيـن اسـتراتيجين أولهمـا متمثـل فـي حدودهـا الطبيعيـة كأرض سـيادية، والثانـي متمثـل فـي الحـدود المصطنعـة التـي أنشـأتها مصالحهـا الاقتصاديـة الخارجيـة. لـذا؛ تسـعى الصيـن إلـى تأميـن نفوذهـا الخارجـي عبـر اسـتخدام مـا يطلـق عليـه الانتشـار العسـكري "الناعـم" فـي الخـارج، - تحديـداً - فـي الشـرق الأوسـط، مـن أجـل حمايـة مصالحهـا التجاريـة وتقديـم السـلع العامـة للمجتمـع الدولـي، ممـا يقلـل مـن مخاطـر الإضـرار بالعلاقـات المتعـددة الأطـراف.[12]

على الرغم من رفض المبادئ الدبلوماسية الصينية عقلية "**مناطق النفوذ**"، فإنها لا تمنع الانتشار العسكري المؤقت عندما تتعرض المصالح الصينية للتهديد. وفي السنوات الأخيرة، توسعت المهام غير العسكرية للبحرية الصينية تحت راية السلام والتنمية، حيث أصبحت الدبلوماسية البحرية ومكافحة القرصنة والإغاثة في حالات الكوارث وإنقاذ المحيطات مهام أساسية للبحرية. وزادت التبادلات العسكرية بين الصين وعدد من دول المنطقة، مما عزز من أسس التعاون العسكري في غرب المحيط الهندي والخليج العربي.

ومنذ إرسال عناصر من البحرية الصينية إلى المياه الصومالية في عام 2008، قامت الصين بإطلاق مناورات مشتركة لمكافحة القرصنة وزيارات بحرية إلى الدول والمناطق المجاورة في محاولة لممارسة الدبلوماسية العسكرية. كما أنها بنت محطات خدمة فنية مؤقتة في جيبوتي وعمان والمملكة العربية السعودية والسودان، وهذا خلق ظروفًا مثالية لتطوير الوجود العسكري الصيني في الخارج، ويعد التوسع الإضافي في الوجود العسكري الناعم الصيني في الخارج ضروريًا لحماية استثماراتها التجارية الأجنبية المتزايدة والمصالح الأخرى، بالإضافة إلى سلامة العمال الصينيين المغتربين. ومن الممكن أن يكون هذا التوسع مقبولًا سياسيًا نظرًا للسجل القوي لبكين في الالتزام بمبادئ عدم الانحياز واحترام الحدود الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

و استغلت بكين يأس البلدان الخاضعة للعقوبات الأمريكية في الشرق الأوسط مثل إيران وسوريا لتظهر الصادرات الدفاعية الصينية جانب مهم للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط، و أصبحت العلاقات العسكرية المتنامية للصين مع المملكة العربية السعودية ومصر وإيران والإمارات مهمة في فهم الديناميكيات الجيوسياسية الإقليمية الناشئة. نظرًا لأن الولايات المتحدة تركز الآن على الآليات والتحالفات والترتيبات الأمنية لاحتواء التطلعات الصينية في المنطقة، فقد يحد حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط من التعاون العسكري مع الصين على مستوى ما. في غضون ذلك، وتواصل الصين مشاركتها بشكل أكبر في التدريبات البحرية المشتركة وتعزيز التعاون في العمليات الأمنية غير التقليدية مع الشركاء الإقليميين.

- **الاستثمار في البنية التحتية**

وسعت بكين من مشاريع البنية التحتية في الشرق الأوسط واستطاعت من خلال مبادرة الحزام والطريق (**Belt and Road Initiative**) استهداف غالبية استثمارات البنية التحتية للمبادرة في عام 2021. واستحوذت الصين على 20% من مشروع محطة بوابة البحر الأحمر - وهو مشروع مشترك بين موانئ كوسكو الصينية للشحن (COSCO SHIPPING Ports Co. Ltd) وصندوق الاستثمار في السعودية لتطوير وتشغيل محطة حاويات في ميناء جدة الإسلامي.[13] بالإضافة إلى المشاريع الأخرى بالشراكة مع تيدا الصينية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وإدارة شركة شنغهاي الدولية للموانئ المحطة المرفئية الجديدة في خليج حيفا لمدة 25 عاماً باستثمارات تصل 1.7 مليار دولار علاوة على مشروعات أخري تنفذها شركات

صينية في إسرائيل،[14] وكان للعراق النصيب الأكبر من تمويل الصين لمبادرة الحزام والطريق لمشاريع البنية التحتية في عام 2021 حيث بلغت الاستثمارات حوالي 10.5 مليار دولار في شكل عقود بناء.[15] وكانت اتفاقية "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" بين إيران والصين أهمية كبيرة، والتي تقدر بنحو 400 مليار دولار، بما يعادل 10 في المائة من إجمالي ميزانية الصين لمبادرة الحزام والطريق، وتنص على التطوير المشترك لميناء تشابهار ومحطة نفطية جديدة بالقرب من ميناء جاسك جنوب مضيق هرمز.[16]

- **إرساء دعائم الدبلوماسية**

بصفتها إحدى القوى الصاعدة في العالم، فإن للصين مصلحة قوية في الحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ووجدت دول الشرق الأوسط بشكل متزايد أن مبدأ الصين بعدم التدخل والالتزام بحماية المصالح المشتركة من خلال الاستقلال والحكم الذاتي خيارًا جذابًا في سعيها لتنويع علاقاتها الاقتصادية والأمنية. يتوافق هذا النهج مع رغبة دول الشرق الأوسط في الحصول على قدر أكبر من الاستقلالية والمرونة في علاقاتها الخارجية. ومن ثم، فإن موقف الصين كلاعب محايد وغير منحاز في المنطقة قد منح بكين قدرة فريدة على زيادة مشاركتها في جهود تعزيز السلام والوساطة على مدى السنوات الأخيرة في بعض النزاعات الأكثر أهمية في المنطقة، مثل تلك الموجودة في سوريا. واليمن، قدمت الصين ثلاث مبادرات دبلوماسية لحل القضية الفلسطينية منذ عام 2010، وبالطبع مفاوضات خطة العمل المشتركة الشاملة. ومع ذلك، كان أكبر إنجاز لها هو تعزيز اتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية في عام 2023. نجح هذا "الانتصار" الدبلوماسي في نزع فتيل التوترات الإقليمية وتقريب دول الشرق الأوسط من دائرة نفوذ بكين.

وعززت الصين من قوتها الناعمة في المنطقة من خلال عدد من المبادرات الإنسانية. وتشمل هذه المبادرات المساعدة الطبية خلال جائحة كوفيد19-، والترويج الثقافي مع التركيز على تعزيز العلاقات بين الناس بشكل رئيسي من خلال السياحة التي شهدت طفرة في السنوات الأخيرة، والمبادرات التعليمية من خلال التبادل والتعاون الجامعي، وإنشاء معاهد كونفوشيوس في الشرق الأوسط (عددها خمسة عشر اعتبارًا من عام 2021). تشكل كل هذه المبادرات محاولة لتأمين صورة إيجابية في المنطقة وإبراز دور الصين كقوة مسؤولة وشريك جدير بالثقة.[17]

- **السلام من أجل التنمية مقابل السلام من أجل السلاح**

تاريخياً، تتبني الولايات المتحدة الأمريكية كافة مبادرات السلام في الشرق الأوسط بعد أن أدركت الأهمية الاقتصادية والجيواستراتيجة للشرق الأوسط في سبعينيات القرن الماضي. فاتجهت كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة للحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة لخدمة مصالحها في المقام الأول والحفاظ على بقاء وجود إسرائيل.

وتأخذ الصين نفس المسار الذي رسمته الولايات المتحدة ولكن بنهج مختلف. حيث تتبنى الصين عدة مبادرات لتحقيق السلام في الشرق الأوسط من اجل التنمية في الدول وتحقيق الرخاء والازدهار فتُظهر المبادرات الدبلوماسية الأخيرة من قبل الصين استثمار بكين العميق في مواصلة تطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط. ففي عام 2022، عقدت الصين أول قمة للصين والدول العربية وأول قمة للصين ودول مجلس التعاون الخليجي، مما أظهر التزامها بتعزيز الشراكات الاستراتيجية في المنطقة وتعزيز التنمية الاقتصادية بما يتجاوز مصالحها التقليدية في مجال الطاقة.[18] وتربط بكين اهتمامها بالأمن الإقليمي والتنمية في الشرق الأوسط بأجندة التنمية العالمية بموجب مبادرة الحزام والطريق باعتبارها منفعة عامة إيجابية للمنطقة والعالم. وقد ساعد استخدام الصين الاستراتيجي للدعاية الإنسانية ودعاية بناء السلام في النزاعات طويلة الأمد في هذا الرأي.

فعلى الرغم من الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة إلا أنها لم تنجح في حل أقدم صراع في المنطقة. ونظرت الولايات المتحدة إلى المنطقة على أنها مصدر للطاقة ومبيعات السلاح. دون الاهتمام بالتنمية من منظورها الاقتصادي والتجاري. كما أثارت تدخلات الولايات المتحدة في الشئون الداخلية لدول المنطقة تحت ما يسمي بدعم الديمقراطية وحقوق الأنسان إلى استياء دول المنطقة التي وجدت في الصين احترام لمبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها. ويشير الشكل أدناه إلى مبيعات السلاح الأمريكي في الشرق الأوسط والتي قفزت من 1.3 ترليون دولار عام 2010 والتي تضاعفت في عام 2011 نتيجة ثورات الربيع العربي، ووصلت إلى 6.3 ترليون دولار عام 2022. في حين وصلت المبيعات الصينية للسلاح في الشرق الأوسط عام 2010 إلى 397 مليون دولار ووصلت إلى 65 مليون عام 2021.

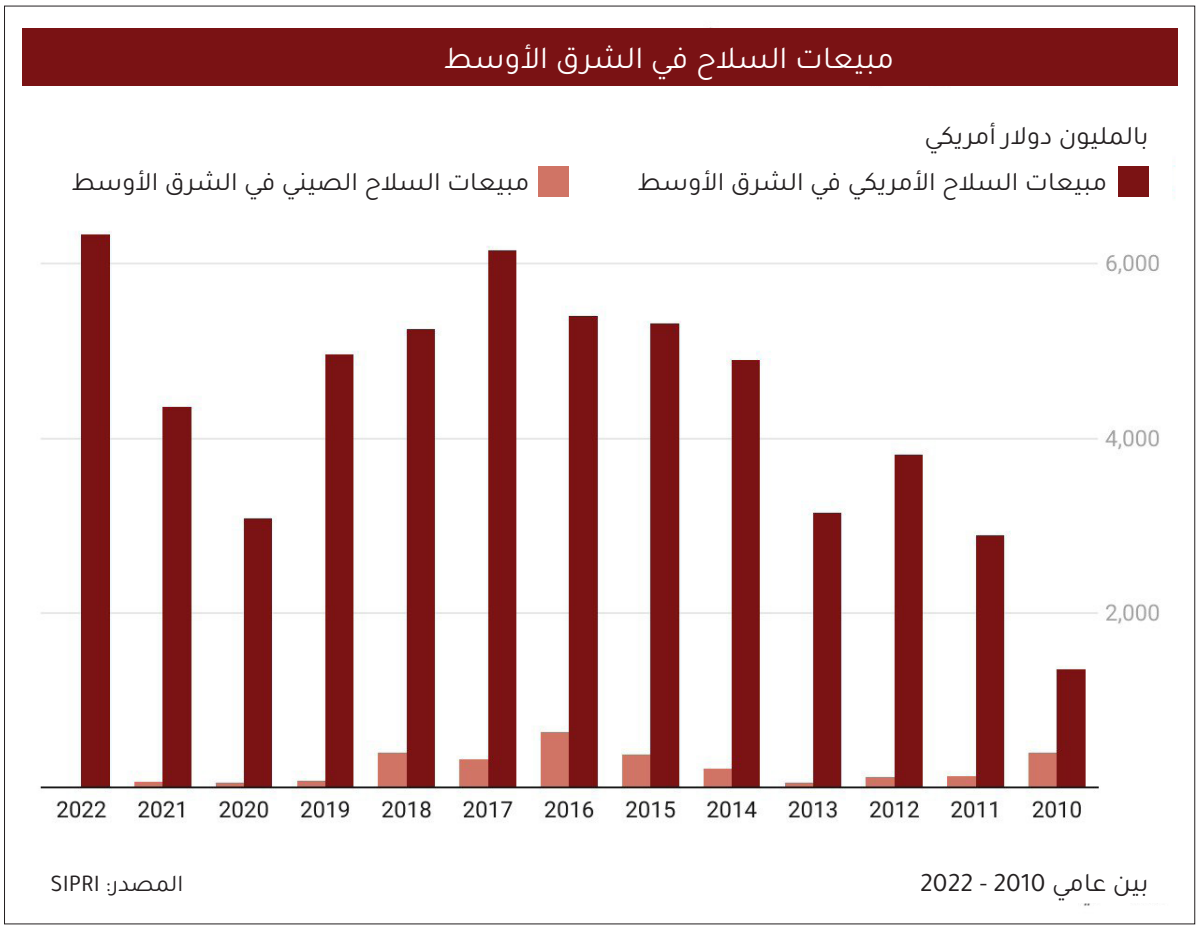

وبالنظر إلى الشكل أدناه يشير إلى تنامي التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة، حيث نجد أن صادرات الصين إلى دول المنطقة قفزت من 16.2 مليار دولار عام 2003 إلى 209.5 مليار دولار عام 2022. بينما بلغت حجم الصادرات الأمريكية لدول المنطقة إلى 24.9 مليار دولار عام 2003 لتصل إلى 81.4 مليار دولار.

التبادل التجاري للصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط

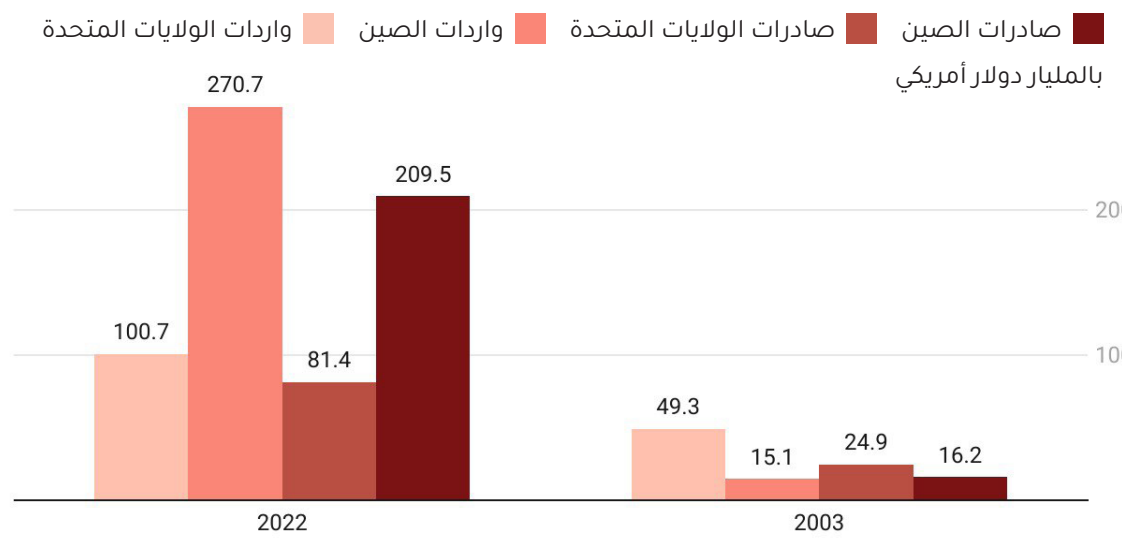

المصدر: Trade Map

ختاماً، أصبحت مشاركة الصين في الشرق الأوسط ذات أهمية متزايدة بالنسبة للمنطقة وخارجها، وأصبحت العلاقات الصينية في المنطقة في عهد الرئيس شي جين بينغ براغماتية وذات توجه تجاري. على الرغم من أن قطاع الطاقة لا يزال أهم مجالات التعاون، إلا أ ن بكين وسعت من انتشارها على مدار العقد الماضي، وأصبحت المنطقة سوقًا متناميًا للمنتجات الصينية، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والتكنولوجية والخدمات ذات الأسعار المعقولة، وساعدت مبادرة الحزام والطريق، والاستثمارات الكبيرة في المشاريع العملاقة، بكين على وضع نفسها كفاعل نشط في المنطقة. مع تصاعد المنافسة بين القوى العظمى، ونجحت بكين في موازنة علاقاتها مع جميع الأطراف في المنطقة، بما في ذلك إيران والسعودية وإسرائيل.

كما وجد النموذج الصيني في الشرق الأوسط رواجًا كبيرًا وخاصة أن الصين لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول كما أن النموذج المبني على الشراكة من أجل التنمية هو الأكثر ترحيبًا في المنطقة. وأثبتت بعض المؤشرات أن وجود الولايات المتحدة الذي أستمر لعدة عقود كان يهدف إلى هيمنته على موارد المنطقة وخاصة الطاقة و تحول ليستنزف المنطقة مرة أخري من خلال إغراقها في مستنقع الصراعات والحروب لتزدهر مبيعات السلاح الأمريكي في المنطقة.

المراجع

1. عدنان البرش، عاطف عبد الحميد "إعلان بكين: ما هي البنود التي اتفق عليها ٤٨فصيلاً فلسطينياً وكيف استقبل الفلسطينيون هذا الاتفاق؟"، بي بي سي عربي، 27 يوليو 2024، تاريخ الاطلاع 29 يوليو 2024، متاح على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/articles/c134yvz8n1k

2. Marks, J. (2022, March 25). China's evolving conflict mediation in the Middle East. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/chinas-evolving-conflict-mediation-middle-east

3. Beatrice Farhat, "China's Largest Arab Summit Wraps With 'Beijing Declaration': What We Know," Al-Monitor, May 30, 2024, accessed July 29, 2024, https://www.al-monitor.com/originals/2024/05/chinas-largest-arab-summit-wraps-beijing-declaration-what-we-know.

4. عبد المنعم سعيد، "لماذا نجحت الوساطة الصينية بين الرياض وطهران؟"، العربية، 20 مارس 2023 ، متاح على الرابط التالي

5. Pierson, D. (2023, March 11). China's Role in Iran-Saudi Arabia Deal Shows Xi's Global Goals. The New York Times. https://www.nytimes.com/2023/03/11/world/asia/china-saudi-arabia-iran-us.html

6. Zahran, E. (2022, November 22). The Chinese Role in the Middle East. South24. https://south24.net/news/newse.php?nid=3045

7. طموحات الصين كـ "صانع سلام".. دور ممكن في الشرق الأوسط؟ (29 إبريل 2023). دويتشه فيله عربية، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/bnsH9.

8. Gorvett, J. (2021, April 9). China rising across the Middle East. Asia Times. https://asiatimes.com/2021/04/china-rising-across-the-middle-east/

9. Marks, J. (2020, September 15). China's Pursuit of a "Strategic Fulcrum" in the Middle East. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/chinas-pursuit-strategic-fulcrum-middle-east

10. باعبود عبد الله. (24 ديسمبر2022). زيارة شي جينبينغ إلى الرياض - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/diwan/88702

11. المرجع السابق ذكره.

12. Sun, D. (2015, March 11). China's soft military presence in the Middle East. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/chinas-soft-military-presence-middle-east

13. ميناء كوسكو للشحن يستحوذ على 20٪ من محطة بوابة البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية مقابل 140 مليون دولار أمريكي. (28 يناير 2021). https://www.seetao.com/details/61976.html

14. بن دافيد، ريكي. (September 5 ,2021). افتتاح محطة حاويات جديدة في ميناء حيفا تديرها مجموعة "شنغهاي الدولية للموانئ" المملوكة للصين. تايمز أوف إسرائيل. https:// tinyurl.com/3v8pmybk

15. England, A., & White, E. (2022, February 2). China pours money into Iraq as US retreats from Middle East. Financial Times. https://www.ft.com/content/f2ef2f3f-c663-4ce8-82d8-8c95ba23de97

16. الصمادي، فاطمة. إيران والصين ومعاهدة الـ 25 عاما: هل تتحول العلاقات إلى شراكة استراتيجية عميقة؟ مركز الجزيرة للدراسات. (2020, July 14). https://studies.aljazeera. net/ar/article/4731

17. Eslami , M., & Papageorgiou, M. (2023, June 2). China's increasing role in the Middle East: Implications for regional and International Dynamics. Georgetown Journal of International Affairs. https://gjia.georgetown.edu/2023/06/02/chinas-increasing-role-/in-the-middle-east-implications-for-regional-and-international-dynamics

18. Chunshan, M. (2023, March 17). Why China is looking for a bigger role in the Middle East. - The Diplomat. https://thediplomat.com/2023/03/why-china-is-looking-for-a-/bigger-role-in-the-middle-east

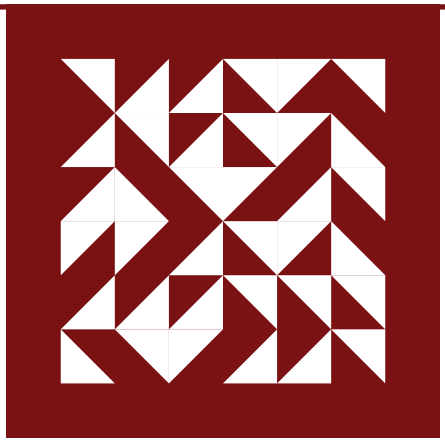

مركز الحبتور للأبحاث

تقديرات استراتيجية

عن المركز

يسعى مركز الحبتور للأبحاث إلى أن يكون مركزًا رائدًا للتميز في الدراسات السياسية والاقتصادية والإنذار المبكر في المنطقة، وتتمثل رؤيتنا في تعزيز السياسات وصنع القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة التي تُعزز التنمية المستدامة، وتقوي المؤسسات، وتعزز السلام والاستقرار الإقليميين. نحن ملتزمون بتقديم حلول مبتكرة للتحديات الأكثر إلحاحًا في المنطقة من خلال البحث والتحليل والحوار.

تقديرات استراتيجية

إصدار غير دوري يصدر عن مركز الحبتور للأبحاث، يقدم تحليلاً معمقًا وتقييمًا مستقبليًا للقضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية ذات التأثير الاستراتيجي على المنطقة العربية والعالم. بهدف تزويد صناع القرار والباحثين والمهتمين برؤية مستنيرة حول التطورات والتحديات والفرص الناشئة.